مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
مجلد: 9 عدد: 2 السنة 2017 رقم العدد التسلسلي 14

المقاولاتية في الجزائر: أي واقع؟ وأي مستقبل؟ (وجهة نظر سوسيولوجية)*

L'entrepreneuriat en Algérie: Quelle réalité et quel avenir ? (Un point de vue sociologique)

د/ حديدان صبرينة
جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل
hadienesabrina@gmail.com

الملخص:

تسعى الباحثة من خلال هذه المداخلة إلى إخضاع مفهوم المقاولاتية إلى مساءلة سوسيولوجية، والتعرف على مدى إمكانية تواجده حقيقة كمفهوم اقتصادي يتعلق بالفاعلية والنجاعة في الجزائر. وقد بدأت المداخلة بالتعرض لنقد مفهومي المقاول والمقاولاتية، والتعرض لبعض الإحصائيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، انتهاء بعرض مستقبل المقاولاتية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المقاول، المقاولاتة، المقاولاتية الجزائرية

ABSTRACT

In this study we have tried the meaning of entrepreneurship in sociology, and the appropriateness of the socio-cultural climate of Algerian society for its embodiment.

The study has the following elements: Criticism of concept of entrepreneur and entrepreneurship. Statistics of small and medium enterprises (SME) in Algeria and the future of SME in Algeria.

KEYWORDS Entrepreneur, Entrepreneurship, entrepreneurship in Algeria.

=====

المقدمة:

لقد صار الحديث عن المقاولاتية شغل كافة شرائح المجتمع باختلاف انتماءاتهم، السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية... والحقيقة أننا حينما نتحدث عن المقاولاتية، نجد أنفسنا أمام مفهوم حرج، تكمن حرجيته في ضرورة التساؤل عن مُنتجيه، وعن الظروف التي تبلور فيها، وعن شروط تجسيده في بلادنا. وحينئذ، نجد أنفسنا مطالبين بتحديد السياق السوسيو– ثقافي للمقاولاتية، كفعل يعبر عن قدرة الدولة / المجتمع على تجاوز أزمة الفاعلية الاقتصادية التي كانت ولازالت الجزائر تعاني منها.

ومن الناحية التاريخية، فإن أبواب المقاولاتية في الجزائر قد فُتحت أمام الجزائريين منذ أزيد من عشرين سنة، عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبرامج دعم وتشغيل الشباب المختلفة لذلك نجد من الضرورة بمكان أن نتساءل حول حصيلة هذه المشاريع، وعن النتائج الملموسة لدعم الدولة لها؟

وفي هذه المساهمة العلمية، ستحاول الباحثة تسليط الضوء على مفهوم المقاولاتية، وإعطاء وجهة نظرهما حول واقعها ومستقبلها في الجزائر.

I المقاولاتية والمقاول: مُساءلة للمفهوم:

يبدو أن المقاولاتية كغيرها من مفاهيم التسيير والاقتصاد وحتى المفاهيم السوسيولوجية، ليست وليدة البيئة العربية – الإسلامية. فقد شاعت في مجتمعاتنا ممارسة سوسيولوجية تتصف بالتبعية المفاهيمية لكل منتجات الغرب الإيديولوجية. والغريب أن هذه الممارسة صارت فعلا متكررا، مما جعلها الأكثر رواجا (سواء بوعي أو من دون وعي)؛ حيث صرنا نتعامل مع مفاهيم جاهزة، في محاولة منا لتطبيقها على بيئاتنا، واستخلاص النتائج كوصفات جاهزة، متناسين بذلك أن هذه المفاهيم قد نشأت في إطار سوسيو– ثقافي، وعبر سيرورة تاريخية هي التي صبغت مسار تكوينها المعرفي.

وبالتالي، فإن استعارتنا لهذه المفاهيم في قالبها الجاهز، هي ممارسة خاطئة، ومغالطة إبستيمولوجية، لأننا نفترض قدرة هذه المفاهيم على فهم واقعنا وحل مشكلاته. وهذا بالطبع خطأ، لأن المفهوم قد جاء نتاجا لتضافر عاملين اثنين هما[1]:

– تاريخ البحوث التجريبية التي قامت بها المجتمعات المنتجة لذلك المفهوم. وبالتالي، تأتي المفاهيم متشبعة بخصوصية المجتمعات التي أنتجتها وبالقضايا الاجتماعية والتاريخية التي دارت حولها.

– مجابهة نظرية لعلماء ونظريات متعددة: فالمفاهيم وليدة الحقل المعرفي الذي نمت داخله وطوّرت قضاياها النظرية المحددة.

فاستيرادنا للمفاهيم مع تجاهل ارتباطها بالعاملين السابقين هو مغالطة إبستيمولوجية تمنع من الكشف عن الحقائق وحل المشكلات، بل قد تقود إلى مشكلات أخرى.

والمقاولاتية كغيرها من المفاهيم الغربية، جاءت نتاجا للفكر الغربي الذي يختلف في تركيبة وظروف نشأته ومحدداته عن الفكر العربي. حينئذ لا نستطيع في قراءتنا لموضوع المقاولاتية في الجزائر إلا أن نتساءل: ما هي المقاولاتية؟ ومن هو المقاول؟ وهل نحن أمام أُحجية وجود المقاولاتية وغياب المقاول؟ أم أن كلا المفهومين مغيّب في الواقع الجزائري؟

1 تعريف المقاولاتية:

تعرف المقاولاتية على أنها: " عملية صنع المال وكسب الأرباح وزيادة الثروة من خلال الأخذ بالخصائص التالية: المخاطر، الإدارة، القيادة، الابتكار، روح المبادرة."[2]

إذن، فالمقاولاتية، تعتبر المنبع الأساس لروح المبادرة عند المقاول، وهي الصورة التجسيدية لإنشاء وتحقيق الفرص المتاحة في بيئة العمل. وعلى الرغم من تعدد التعاريف حول المقاولاتية، إلا أننا نتوقف عند ما يؤكد عليه Gartuer حول المقاولاتية باعتبارها " عملية إنشاء منظمات جديدة، وحتى يتسنى لنا فهم هذه الظاهرة، يتوجب علينا دراسة العملية التي تؤدي إلى ولادة وظهور هذه المنظمات. بمعنى آخر، مجموع النشاطات التي تسمح للفرد بإنشاء مؤسسة جديدة.

كما يركز Gartuer أساسا على مسألة ظهور هذه المؤسسة، وكيف تتمكن هذه الأخيرة من البروز والتحول إلى كيان موجود حقا، بعدما كانت مجرد فكرة. ويشيد أيضا

بقدرة المقاول على تحويل أفكاره الإبداعية إلى حقيقة ملموسة ومجسدة في شكل مشروع."[3]

2 تعريف المقاول:

" المقاول بالمعنى العادي هو كل رجل أو امرأة صاحب عمل أو كل منظم في مؤسسة ما. وبالمعنى الذي قدمه ريتشارد كانتيلون Richard Cantillon لأول مرة عام 1735، اعتبر المقاول هو الوكيل الذي يستأجر خدمات المنتجين، العمل، ورأس المال، والجمع بين العقلانية وبيع المنتجات أو تقديم خدمات مميزة للعميل بطريقة منظمة.

وقد حددت النظرية الاقتصادية الحديثة ثلاث صفات للمقاول هي: السلطة والمعرفة والاستعداد للقيام بإدارة الأعمال في بيئة تتخذ صفة الخطورة."[4]

فأهم ما حددته النظرة الحديثة للصفات المقاول هو امتلاكه للسلطة، وهو أمر شبه مغيب في الجزائر، حيث يبقى مشروعه رهين القرار السياسي بما يمليه من قرارات بيروقراطية. أضف إلى ذلك استعداده للقيام بإدارة الأعمال في بيئة تمتاز بالخطورة؛ بمعنى امتلاكه روح المجازفة والمغامرة.

"ويرى الخبير الاقتصادي الفرنسي J. B Say ... أن المقاول هو من يبدأ بنفسه أعمالا تجارية صغيرة وجديدة."[5] وصفة البدء بالاعتماد على نفسه مفتقدة في المقاول الجزائري؛ حيث تعتمد المشاريع المقاولاتية في الجزائر على الدعم اللامتناهي من الدولة. ومعظم هذه المشاريع هي تكرار لمشاريع قائمة، ولا تحتوي معنى الأفكار الجديدة.

ويرى جوزيف شومبيتر أن المقاول هو " العامل الرئيسي للتحول الاقتصادي والتنمية الاقتصادية... وقد اعتبر المقاول بمثابة عنصر دينامي رئيسي؛ لأنه يأخذ دور العامل الحاسم لأي تغير عن طريق القيام بعمليات مزج جديدة لعوامل الإنتاج. وهو يعتبر أن التجديد الفني هو العامل الرئيسي للتنمية في هذا المجال الدينامي للاقتصاد. والمقاول هو المساهم الأول والمحرك الرئيسي لعجلة التنمية في مجتمع ستاتيكي نسبيا."[6]

فالمقاول هو شخص له جملة مميزات، أهمها أنه يستمتع بعمله، ويبتكر وضعا جديدا، وهو دائما في تساؤل عن متى؟ وكيف؟ يمكنني أن أستغل الفرص بالنظر إلى الأمد البعيد، طامعا في تأدية الأعمال على وجهها الصحيح من المرة الأولى.

فبعدما كانت النظرة الكلاسيكية للمقاول أنه كل شخص نجز مشروعا يتمكن من خلاله من إنتاج سلع وخدمات لتحقيق الربح، فإن تطور المقاولاتية في المجتمع الغربي صار يفرض عليها مهمة أخرى وهي تعظيم المنفعة الاجتماعية وتحسين وضعية المجتمع

لذلك، يمكننا القول أن المجتمع الغربي قد شهد تغييرا تاريخيا متزامنا على الصعيد المجتمعي، مانحا الشرعية لمفهوم المقاولاتية للبروز كواقعة سوسيو– اقتصادية وثقافية، وقد نتج هذا جرّاء إخضاع مفاهيم الاقتصاد الكلاسيكي للخطاب العقلاني، دونما تجرّد من حيثيات الواقع ومميزات المجتمع الغربي الثقافة والإنسانية. غير أن هذا التحوّل لم يحدث بعد في الجزائر، والمقاولاتية لم تعرف المسار المرحلي والتاريخي لولادتها، بل هي لم تولد أصلا في الجزائر، وإنما استوردت كما تستورد آلات المصانع.

فالمقاول مفهوم برز في مجتمع اكتمل من الناحية الحضارية (مجتمع متطور)، فكانت وظيفته فيه وظيفة حضارية وإبداعية، بعد توفر كافة الشروط اللازمة لإضفاء معنى إبداعي على مشروعه. لكن المقاول في الجزائر هو مفهوم مستعار من تلك البيئة الحضارية، التي تختلف في ظروفها ومواردها (المادية والبشرية) وفي سياقاتها الثقافية والاجتماعية والنفسية والتاريخية وحتى الاقتصادية عن الجزائر. وأُريد للمقاول أن يمارس مهمة لم يُنتج لها، أُريد له أن يتنازل عن إبداع المشاريع ليشتغل في مجتمع في طور النمو، وتتحول مهمته إلى المساهمة في التنمية. فلم يتمكن من تحقيق تلك المهمة، ولم يصل إلى الأهداف التي رُسمت له، فلا هو مبدع مثلما أبدع في الغرب، ولا هو مساهم في التنمية مثلما أرادت الجزائر له. الأمر الذي أدى إلى تحوّل المقاولاتية في الجزائر إلى " بزنسة" يحضر فيها البعد المنفعي/ المصلحي/ الشخصي ويغيب عنها بعد الفاعلية والنجاعة الاقتصادية.

II المقاولاتية في الجزائر: أرقام ودلالات:

لقد سبقت الإشارة إلى أن تعاملنا مع المقاول أو المقاولاتية كمفهوم جاهز هو مغالطة إبستيمولوجية، لأنها تفترض أن المجتمع الجزائري يحتوي على تلك الظروف السوسيو-تاريخية والثقافية والاقتصادية التي تجعل من الحديث عن المقاولاتية كواقعة سوسيولوجية وحدث اقتصادي أمرا مشروعا. إلا أن هذا افتراض خاطئ، ويتأكد ذلك من خلال المؤشرات الاقتصادية التالية:

الجدول رقم 1: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2005 -2015

المؤسسة	خاصة	عمومية	المجموع
2005	245842	874	246716
2006	269806	739	270545
2007	293946	666	357245
2008	39246	626	392693
2009	455398	591	455987
2010	618515	557	619072
2011	511856	572	512428
2012	632702	561	533263
2013	658737	503	659240
2014	659039	510	659828

المصدر: منشورات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة2012+ www.andi.dz/ 13/11/2017/ 18.44h

وعلى الرغم من غياب المعطيات الإحصائية بعد سنة 2014، إلا أن التقارير الصحفية الحالية تؤكد على أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لم يتجاوز 440 ألف مؤسسة في الثلاثي الأول لسنة 2017، وهي تشغل أقل من مليون نسمة.[7]

ويمكن عرض عدد المشاريع المصرح بها وعدد مناصب العمل التي تساهم في إيجادها انطلاقا من الجدول التالي:

الجدول رقم 02: إحصائيات المشاريع الإستثمارية المصرح بها خلال ماي 2017

القطاع	عدد المشاريع	النسبة%	مناصب الشغل	النسبة%
الزراعة	1316	2.06	53445	4.69
البناء	11389	17.85	246138	21.62
الصناعة	11256	17.64	644382	40.97
الصحة	935	1.47	22478	1.97
النقل	31097	48.74	162976	14.32
السياحة	1018	1.60	62069	5.45
الخدمات	6786	10.64	116476	10.23
التجارة	2	0.00	4100	0.32
الإتصالات	5	0.01	4384	0.38
المجموع	63804	100	1138412	100

www.andi.dz/13/11/2017/ 18.44h

هذا وتشير المعطيات الإحصائية إلى تذبذب مساهمة هذه المؤسسات في إيجاد مناصب عمل، وهو ما يتضح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 02: مناصب الشغل في المؤسسات المصغرة:

القطاع / السنة	2015	2016	2017
صناعة	206	252	116
أشغال عمومية	645	624	210
زراعة	75	187	30
خدمات	744	740	236
المجموع	1670	1803	592

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية للتشغيل

فعلى الرغم من ارتفاع العدد الإجمالي لمناصب الشغل ما بين 2015 و 2016، إلا أنه يمكن ملاحظة أن هذا الارتفاع لم يمس كل القطاعات، فالتشغيل في قطاع الأشغال العمومية والخدمات قد شهد انخفاضا ولو كان طفيفا. والأهم من ذلك، أن نشير للانخفاض الملحوظ في العدد الإجمالي لمناصب الشغل عبر هذه المؤسسات من 2016 إلى 2017، حيث عرفت كل القطاعات تراجعا في تشغيل اليد العاملة وانخفضت نسبة التشغيل إلى الثلث.

ولعل هذا راجع للظروف التي تعيشها البلاد والأزمة الاقتصادية التي رافقتها نتائج مالية سلبية تسببت في نقص تمويل هذه المؤسسات وإعجازها عن فتح مناصب عمل جديدة، بل وغلق أو اختفاء بعضها.

وإذا كان الهدف من إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والرغبة في تكريس المقاولاتية هو توفير مناصب الشغل وتقديم منتجات وطنية تسمح للحد من الاستيراد والاعتماد على الاقتصاد الريعيي والتخفيف من مشكلات المجتمع وتحقيق حاجياته... إلا أن هذه الأهداف لم تتحقق بعد، مما يعني أنه وبعد أكثر من عشرين سنة من التوجه لإنشاء مثل هذه المؤسسات ودعمها، فهي لا تزال بعيدة عن تحقق التنمية الاقتصادية المرجوة، ولم تستطع أن تجعل الجزائر تتخلص ولو نسبيا من الاقتصاد الريعي.

والواقع أن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية تشير إلى أن معدل اختفاء هذه المؤسسات يقدر بنسبة 18%، وأن العامل الأساس لاختفائها هو صعوبة التمويل، مما يدفع بها للبحث عن مصادر تمويل خارجية، وقد تلجأ للبنوك التي تفرض عليها تقديم دراسة جدوى مشروعها، وتقديم ضمانات مقابل القرض الممنوح. وبما أن هذه المؤسسات قد تعجز عن تقديم ضمانات للبنوك فإنها ترفض تقدم قروض لها مما يجعلها عاجزا ماليا وهو ما يؤدي إلى اختفائها.

ولعل إخفاق المقاولاتية في الوصول إلى أهدافها مردّه إلى جملة من الصعوبات، نوجزها على النحو التالي[8]:

- سوق العمل: نقص المسيرين الإداريين، نقص الاستثمار في مجال التكوين.
- مصادر المعلومات: نقص المعلومات الاقتصادية (قاعدة المعلومات والإحصائيات على الأسواق)
- الإدارة / الخدمات العمومية والمنشآت: الإدارة العمومية غير ملائمة، الإجراءات معقدة، مشاكل الجمارك والإدارة الجبائية.
- النظام القانوني: غير موافق لاقتصاد السوق، قوانين كثيرة ومتغيرة بسرعة.
- السوق المالي: نظام غير ملائم لاقتصاد السوق، ضعف الموارد التمويلية، إجراءات طويلة لتعريف الشبكات.
- السوق العقاري: عدم استغلال مناطق عقارية كثيرة، ولا يوجد سوق عقاري حقيقي (سوق حر)، تسيير سيء للأراضي.

هذه الصعوبات، ترافقت مع جملة من السلبيات التي جعلت من تجسيد المقاولاتية في الجزائر ضربا من خيال، ومن جملة هذه السلبيات[9]:

- عدم وضوح الأهداف بين كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة لتوفير مناصب الشغل والتقليل من البطالة من جهة، وبين كونها وسيلة لتجسيد ودعم الروح المقاولاتية. وهو ما أضعف روح المقاولاتية في هذه المشاريع.
- ضخامة رؤوس الأموال المخصصة للاستثمار وغياب المرافقة والمحاسبة: الأمر الذي ساعد على بروز سمة الاتكالية وعدم الاهتمام بتحقيق الفاعلية والنجاعة المرجوة، كما سهل من تهرب المدينين من سد ديونهم معتبرين أموال الاستثمار منحة، بل وحق.
- عدم مراعاة خصوصيات الاقتصاد الجزائري: فالمقاولاتية قد نشأت في بلدان تختلف تمام الاختلاف عن الجزائر، فلها خصوصياتها الاقتصادية غير الريعية (الاعتماد على المحروقات في الجزائر)، ولها خصوصياتها الدينية التي تبيح القروض الربوية، على عكس الجزائر كبلد مسلم.

III أي مستقبل للمقاولاتية في الجزائر؟

لقد جاء نقل المقاولاتية في الجزائر في مناخ من الفوضى الاقتصادية (الاشتراكية، الرأسمالية، اقتصاد السوق، الأزمة، الاعتماد على النفط...) وباجتثاثها من جذورها الاجتماعية التاريخية بعيدا عن مسار تكوينها الإبستيمولوجي والزمني، معتبرين إياها العلاج الشافي للعقم الاقتصادي في بلادنا.

ومن الطبيعي أن يؤدي هذا إلى نسف النتائج المرجوة من تجسيد المشاريع التي يطلق عليها المقاولاتية، لأن من نقلها قد أغفل قضية **التأسيس العلمي والمعرفي لها**.

إن الحقيقة التي لا يجب إغفالها هي أن تجسيد المقاولاتية كواقع يفترض تصورا لا يلتقي ولا ينسجم أبدا مع التقليد والرداءة. لذلك، ستظل المقاولاتية في الجزائر متخشبة ما دامت لا تنطلق من واقع المجتمع الجزائري، ولا من حقائقه، ولا تستجيب لحاجياته. وقد يزداد الأمر سوءً إذا عرفنا أن المقاولاتية تأخذ مشروعيتها من الخطاب السياسي الذي يريد تأكيد وجهة نظره في أن المقاولاتية هي استجابة لحاجة اجتماعية.

وقد أكد مالك بن نبي أنّ أهم معوّق تواجه مجتمعاتنا هو أنها صارت عاجزة عن توليد ديناميكية اجتماعية تضع في الحسبان خصوصيات بيئتنا[10]؛ حيث أنّها تنظر لكل ما هو آت من الغرب نظرة تقديس تمنع من تمحيصه ودراسته وتطويعه بما يتلاءم وخصوصياتها.

فكل منهج أو فلسفة هو نتاج لتركيب ثقافي تمخضت عنه أحداث تاريخية أسهم الإنسان في إحداثها، وفهم أوجه النشاط في بلد معين يوجب ردّها إلى إطار حضارة تستمد منها الحياة أشكالها، ويشكّل فيها الفرد دائما أفكاره وضروب نشاطه على المنوال الذي صنعته القرون والأجيال، " وأنّ هناك قيما أخلاقية واجتماعية وثقافية لا تستورد، وعلى المجتمع الذي يحتاجها أن يلدها."[11]

فالفكرة التي أثبتت نجاحها في بلاد الغرب لا تحدث عندنا التأثير نفسه؛ لأنها فكرة انفصلت عن إطارها الاجتماعي، وأن تكديس منتجات الحضارة الغربية لا يأتي بالحضارة؛ لأن الحضارة هي التي تلد منتجاتها وليس العكس.

والمقاولاتية من بين النماذج الإدارية الغربية التي نجحت وأثبتت رواجا هائلا في البيئة التي أنتجت لها، ولعلّ انفصالها عن إطارها الاجتماعي هو العامل الأساسي الذي

أعاق نجاحها في الجزائر؛ ذلك لأنّ لها منطقا عمليا مرتبطا بها، إذا خالفته فشلت حتى وإن رُصِدَت لها كل الإمكانيات؛ لأن " القضية ليست قضية قصور في الإمكان، بل قصور في التصرف والسياسة."[12]

إن إيجاد علاج لانحراف المقاولاتية عن مسارها في الجزائر وقدرتها على التطوير والتحسين الاقتصادي، يكمن في فهم دواليب المجتمع الجزائري، وإنتاج مفاهيم اقتصادية جديد، وبناء عمل إبداعي حقيقي.

لابد على المقاول أن ينطلق من الإبداع، ويجسد معارفه ومهاراته في ممارسة اجتماعية، وقبل هذا وذاك، لابد أن تكون له تقاليده المبدعة في مقاولاتية تتلاءم وتنسجم مع التركيبة السوسيو – ثقافية للمجتمع الجزائري.

صحيح أن معظم الإخفاقات التي واجهتها المقاولاتية في بلادنا مردّها إلى كثرة الحواجز والإجراءات الروتينية في تجسيد المشروع. إلا أن المقاول الذي لا حمل أية مهمة مؤسساتية، لابد أن يعيد النظر في مكانته ووظيفته، لأن محكمته الوحيدة هي التاريخ الاقتصادي للبلد، بما فيه من نجاعة وفاعلية.

وأمام ما سبق ذكره، فإن تحقيق وتجسيد المقاولاتية في الجزائر سيظل أُمنية صوفية، وأملا منشودا بعيدا عن الواقع الملموس، دون أي أثر تنموي وإبداعي، ودون أ فعل تأثيري، وستظل المقاولاتية في الجزائر سجينة الخطاب السياسي الذي عمل بنفسه ولنفسه، دون أي جدوى اقتصادية واجتماعية وحضارية ملموسة.

IV التوصيات:

- ✓ إيجاد إطار نظري وإيديولوجي لإنتاج نموذج مقاولاتي يتوافق مع طبيعة المجتمع الجزائري.
- ✓ الإنطلاق في إعداد المشاريع وتشييدها من واقع المجتمع الجزائري لا من تجارب الدول الغربية.
- ✓ إرساء قواعد التعليم المقاولاتي لتزويد الطلبة وحملة المشاريع بالمعارف والمهارات اللازمة لمزاولة العمل المقاولاتي، مع التركيز على

خصوصيات المجتمع الجزائري الإجتماعية والثقافية والدينية والسياسية والإقتصادية والتاريخية....

- ✓ إعداد بنك معلومات عن مشاريع التنمية في البلاد يتجاوز دوره الإحصاء ورصد الأرقام، إلى كونه قاعدة كمية لتصحيح مسار المقاولاتية مستقبلا.
- ✓ تحرير المشاريع من قيود الخطاب السياسي وربطها بالكفاءة والنجاعة الإقتصادية.

V الخاتمة:

أمام ما سبق ذكره، فإن تحقيق وتجسيد المقاولاتية في الجزائر سيظل أُمنية صوفية، وأملا منشودا بعيدا عن الواقع الملموس، دون أي أثر تنموي وإبداعي، ودون أي فعل تأثيري، وستظل المقاولاتية في الجزائر سجينة الخطاب السياسي الذي عمل بنفسه ولنفسه، دون أي جدوى اقتصادية واجتماعية وحضارية ملموسة.

لن تتمكن الجزائر من تطبيق المقاولاتية مادمت لا تدرك أن إمكاناتها وظروفها المجتمعية لا تتلاءم والطبيعة الإطار السوسيو- ثقافي الذي نشأت فيه المقاولاتية، لأنها جاءت خدمة لذلك الإطار بخصائصه التي تختلف حتما عن خصائص المجتمع الجزائري.

وإذا أردنا لمجتمعنا الفلاح في تجسيد ما هو شبيه بالمقاولاتية، فعلينا أن نصوغ لأنفسنا نماذج اقتصادية تتلاءم وطبيعة مجتمعنا، تنطلق من إمكانياته وخصوصياته، لتلبي حاجياته ومتطلباته.

هوامش:

* تم استعارة القالب العام لنقد مفهوم المقاولاتية اعتمادا على كتاب: عمار بلحسن، أنتلجانسيا أم مثقفون في الجزائر؟ دار الحداثة، بيروت، 1986.

[1]- علي الكنز، حول الأزمة: 5 دراسات حول الجزائر والعالم العربي، دار بوشان، الجزائر، 1990، ص 143. (بتصرف)

[2] – Fondation programme, Business environnement and entrepreneuriship, the institue of company secretaries of India, 2012, p321.

[3] – Alain Fayolle et Louis Jasque Filion, Devenir entrepreneur, Village mondiale, France, 2006, p06.

[4] – Lakhal Mokhtar , Le grand livre de l'économie contemporaine et des principaux faits de société, groupe Eyrolles, Paris

[5] – Peter F. Drucker, Innovation and entrepreneurship, Perfect bound publishers, California, 1984, p21

[6] – فنشنز وقيتللو، الفكر الاقتصادي الحديث، ترجمة محمد إبراهيم زيد، دار الكتاب العربي، مصر، د.ت، ص 56– ص 59.(بتصرف)

[7]– عبد الوهاب بوكروح، الشروق اليومي، 03 مارس 2017.

[8]– بوهنة كلثوم وأوبختي نصيرة، تقييم الوضعية التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة مؤسسات قطاع النسيج بولاية تلمسان، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، ع 18، بسكرة، ديسمبر 2015، ص 64.

[9]– محمد قوجيل ويوسف قريشي، سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 7، ورقلة، 2015، ص– ص: 165 –166. (بتصرف)

[10]– مالك بن نبي، **مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي**،دار الفكر، ط9، دمشق، 2009، ص 115.

[11] – مالك بن نبي، **بين الرشاد والتيه**، دار الفكر، ط2، دمشق، 2006، ص 195.

[12]– المرجع نفسه، ص 81.

المراجع المعتمدة:

1- بوهنة كلثوم وأوبختي نصيرة، تقييم الوضعية التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة مؤسسات قطاع النسيج بولاية تلمسان، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، ع 18، بسكرة، ديسمبر 2015.

2- مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، دار الفكر، ط9، دمشق، 2006.

3- مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، دار الفكر، ط2، دمشق، 2006.

4- محمد قوجيل ويوسف قريشي، سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 7، ورقلة، 2015

5- فنشنز وقيتللو، الفكر الاقتصادي الحديث، ترجمة محمد إبراهيم زيد، دار الكتاب العربي، مصر، د.ت.

6- عبد الوهاب بوكروح، الشروق اليومي، 03 مارس 2017.

7- عمار بلحسن، أنتلجانسيا أم مثقفون في الجزائر؟ دار الحداثة، بيروت، 1986.

8- علي الكنز، حول الأزمة: 5 دراسات حول الجزائر والعالم العربي، دار بوشان، الجزائر، 1990.

9- Fondation programme, Business environnement and entrepreneuriship, the institue of company secretaries of India, 2012.

10- Alain Fayolle et Louis Jasque Filion, Devenir entrepreneur, Village mondiale, France, 2006.

11- Lakhal Mokhtar , Le grand livre de l'économie contemporaine et des principaux faits de société, groupe Eyrolles, Paris.

12- Peter F. Drucker, Innovation and entrepreneurship, Perfect bound publishers, California, 1984.

منشورات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

منشورات الوكالة الوطنية للتشغيل.www.andi.dz